دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017

An analytical standard study of the effect of a change in one of the aggregate demand components or the overall supply of inflation In Algeria for the period 2000-2017

إعداد:

د. رسول حميد.

ط/ د. مولوج رمضان[1] .

[1] أستاذ محاضر أ – كلية العلوم الاقتصادية– بجامعة البويرة hamid_rassoul@yahoo .fr

[2] طالب دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر3 – hamid_rassoul@yahoo .fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/19 تاريخ القبول:2019/05/23 تاريخ النشر: 2019/06/22.

الملخص:

يدرس هذا البحث تأثير تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ، وقد اعتمدت هذه الدراسة في نمذجة متغيرات الدراسة على أشعة الانحدار الذاتي وكانت نتيجة الدراسة أن مصدر التضخم في الجزائر راجع إلى زيادة النفقات الحكومية من خلال العلاقة الطردية بين التضخم والإنفاق الحكومي حسب نتائج تقدير النموذج ، بالإضافة إلى اختبار السببية لغرانجر الذي أكد أنه توجد علاقة سببية بين متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة التضخم.

الكلمات المفتاحية : معدل التضخم ، دراسة قياسية ، أشعة الانحدار الذاتي.

Abstract :

This study examines the effect of a change in one of the components of total demand or the overall presentation on inflation rates in Algeria during the period (2000-2017)، This study was adopted in modeling the variables of the study on self-regression and the result of the study was that the source of inflation in Algeria is due to the increase in government expenditure through The correlation between inflation and government spending ، which is estimated by the self-regression model ، as well as the causal test of Ganger ، which confirmed that there is a causal relationship between variable government spending and inflation variable.

Keywords: **inflation rate ، standard study ، self-regression rays**

[1] **المؤلف المرسل** – ط/ د. مولوج رمضان – كلية العلوم الاقتصادية– بجامعة البويرة hamid_rassoul@yahoo .fr

المقدمة:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد مختلفة ، فهو ظاهرة اقتصادية يتبين من خلالها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما ي إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم.

والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة خاصة وأن الجزائر تعتمد شبه كلياعلى عائدات المحروقات، وأمام التحديات والتغيرات العالمية الحالية والتي أصفرت عن انخفاض سعر البترول في سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى وقوع عجز في ميزان مدفوعات الجزائر ، مما أدى بالسلطات الجزائرية الى معالجة هذا العجز عن طريق انتهاج سياسة تخفيض العملة مما أدى إلى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني خاصة اسعار المواد الغذائية وأسعار السيارات.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث في التساؤل التالي :

ماهو مصدر التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

ماهو مفهوم وتفسير التضخم حسب النظريات الاقتصادية ؟

هل هناك علاقة طردية بين معدل التضخم في الجزائر والزيادة في الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية M2 ؟

و للإمام بجوانب الموضوع ارتاينا التطرق إليه في جزأين :

الاطار النظري للدراسة : تفسير ظاهرة التضخم حسب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة

- ✓ **الاطار التطبيقي** : قياس أثر مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي على ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017

فرضيات الدراسة :

- الفرضية1: وجود علاقة طردية بين زيادة الإنفاق الحكومي وظاهرة التضخم في الجزائر
- الفرضية 2: التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية M2

الإطار النظري للدراسة : أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

أولا : النظريات الكلاسيكية المفسرة لظاهرة التضخم

- ✓ **النظرية النقدية الكلاسيكية :**

لقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود ، فالتضخم ينتج حسب هذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي ينتج عنه زيادة في الطلب مما يترتب عليه زيادة في الأسعار باعتبار أن الاقتصاد يعمل في حالة تشغيل تام.

ولقد تم صياغة هذه النظرية في شكل صورتين[1] :

- صورة المبادلات : تم صياغتها من طرف الاقتصادي فيشر أرفينج على الشكل التالي :
- $M*V=P*T$

M : كمية النقود V : سرعة دوران النقود P : مستوى العام للأسعار T : حجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي.

وبافتراض سرعة دوران النقود V وحجم المبادلات T ، فإن حسب هذه النظرية أي زيادة في عرض النقود M تؤدي إلى ارتفاع الأسعار P ومنه التضخم.

- صورة الارصدة النقدية : معادلة كامبردج $P = \frac{M}{Y * K}$

P : مستوى العام للأسعار M : عرض النقود Y : الدخل القومي

K : نسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد اللذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود

التضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياط نقدي[2] .

رغم اختلاف مناهج البحث بين الصورتين إلا أنهما لهما نفس التعبير أي مستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود

✓ **النظرية الكينزية :**

وفقا لتحليل كينز فإن التضخم يكون من خلال الطلب ، حيث يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة فائض الطلب النقدي[3] الذي يفوق الزيادة في العرض ، إلا أن كينز فرق بين حالتين حالة التشغيل الجزئي حالة التشغيل التام

- حالة التشغيل الجزئي : وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج ، كذلك زيادة في الأسعار غير أنه لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور ظاهرة التضخم، وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج[4] .
- حالة التشغيل التام : وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج ، فأي زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي[5].

ثانيا : النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم

لقد تطورت وتوسعت البحوث فيما يخص ظاهرة التضخم في الآونة الأخيرة والتقلبات التي تحدث في مستوى العام للأسعار ، وذلك بظهور أفكار جديدة في الفكر الاقتصادي ، إلا أن معظم هذه التطورات هي عبارة عن مزج لأفكار النظرية الكينزية و النظرية النقدية .

- ✓ **النظرية النقدية الحديثة** : لقد تم صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار في شكل صورة جديدة من طرف الاقتصادي ميلتون فريدمان، حيث أعطى أهمية للنقود في الاقتصاد ، وهو يعتبر النقود مصدر للتضخم حيث أن اصدر نقود جديدة اضافية يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي التضخم

حيث تم صياغة المعادلة التالية[6] :

$$M = f\left(P, Rb, \mathrm{Re}, \frac{1}{P}\frac{dp}{dt}, w, y, \mathrm{u}\right)$$

M : كمية النقود المطلوبة P : مستوى العام للأسعار Rb : عائد السندات Re : عائد الاسهم $\frac{1}{P}\frac{dP}{dt}$: عائد الاصول الطبيعية y : الدخل U : الاذواق.

وخلاصة هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم أنه يوجد هناك مصدرين للتضخم : المصدر النقدي للتضخم والمصدر الميزاني للتضخم

- **المصدر النقدي للتضخم** :

يرى ميلتون فريدمان أنه إذا أردنا تجنب ظاهرة التضخم يجب مراقبة المخزون النقدي الذي من خلاله يتم التحكم في الكتلة النقدية ، كما ترى المدرسة النمساوية أن السبب الرئيسي للتضخم هو الفائض في الإصدار النقدي ، كذلك الاقتصادي النقدوي P.Cagan إلا أنه اهتم بتوقعات الافراد التي تتعلق بارتفاع الاسعار ، لكنه يؤيد المدرسة النقدية والنمساوية وحسب هذا الاقتصادي يجب وقف عملية خلق الفائض النقدي للقضاء على التضخم .

للإضافة المدرسة النمساوية وضعت علاقة بين تحليل اصدار النقود وتغيرات الاسعار النسبية من جهة وبين الدخول من جهة أخرى

- **المصدر الميزاني للتضخم** : ترجع بعض الاتجاهات الليبرالية الجديدة أسباب التضخم إلى الميزانية وهذا عندما تفوق النفقات مستوى الموارد ، وللقضاء على هذا المصدر يجب تخفيض العجز في الميزانية وهذا بالتخلي عن إعانات الدولة للصناعة في القطاع العام والخاص وكذا القطاع الزراعي

- ✓ **نظرية ميزان المدفوعات** : بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وماخلفته من دمار وخراب على ألمانيا ظهرت أزمات تضخمية حادة نتجت عن العجز في ميزان المدفوعات وتغير في معدل الصرف مما أدى بالاقتصاديين إلى دراستها[7]

حيث تزعم هذه النظرية الاقتصادي K-helfferich وتم دراسة فترة التضخم المفرط الذي أصاب ألمانيا إلا أن فعالية هذه النظرية تظهر أو تتجلى في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية وكذلك بالنسبة للعلاقة الموجودة بينهما وبين تحديد معدل الصرف الذي يمثل مصدر للتضخم .

✓ **نظرية تقسيم العمل :**

تزعم هذه النظرية كل من m.kalaeckI و aujach وحسب هذه النظرية فإن التضخم ناتج عن علاقات قوية بين الفئات الاجتماعية

فالإجراء يرفضون تقسيم دخولهم ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ومنه ارتفاع الأسعار وانخفاض هوامش الربح للمؤجرين كما أن المؤجرين يرفضون توزيع أرباحهم مما يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي الأجراء يطالبون بدورهم بالزيادة في أجورهم ، وحسب kalaecki يؤدي ظهور حلقة مفرغة.

ثانيا : الإطار التطبيقي للدراسة : أثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017

✓ **تقديم المتغيرات**

نستعرض فيما يلي المتغيرات التي تم إدراجها في هذه الدراسة وكذا توضيح الرموز المستخدمة بالنسبة للمتغيرات المقترحة

✓ **الإنفاق الحكومي (G)** : تمثل مجموع نفقات الحكومة

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*TCER*)** : يعبر هذا السعر عن رقم قياسي يلخص سعر صرف الدينار أمام سلة من العملات الرئيسية الداخلة في التجارة الخارجية للدولة بأوزان تتناسب مع أهمية كل عملة في تجارة الدولة الخارجية.
- **معدل التضخم (*TAU-INF*)**: يعبر عن معدل التضخم ، مقاس بمؤشر أسعار المستهلك وهو عبارة عن معدل التغير في الأسعار في بلد معين ، حيث تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور خلال فترة زمنية محددة.
- **حجم الكتلة النقدية (*M2*)** : يعرف بالسيولة المحلية الخاصة ويشتمل على المجمع النقدي M1 (والذي يشمل كمية النقد القانوني المتداول +حجم الودائع تحت الطلب) مضافا إليه الودائع لأجل ، حيث يعتبر المجمع النقدي M2 أفضل المجمعات النقدية ، لأنه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم .
- معدل البطالة (*TAU-CHOMAGE*): هو النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي "السكان النشطين"

وقد تم إدخال اللوغاريتم على متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة كمية النقود نظرا للقيم الكبيرة لهاتي المتغيرتين ولإعطاء نتائج جيدة

✓ **مصادر الدراسة**

لقد تم الاعتماد على مصدر واحد هو البنك المركزي الجزائري لتجنب اختلاف قيم المتغيرات المدرجة في الدراسة ونشير أيضا أن المعطيات التي نعتمد عليها في هذه الدراسة مقدرة بالدينار الجزائري ، ماعدا رصيد ميزان المدفوعات فهو مقدر بالدولار الأمريكي

✓ **تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وتحديد درجة تأخير المسار (VAR)**

تحديد درجة تأخير المسار (VAR): يتم تحديد درجة تأخير المسار (**VAR**) بالاعتماد على عدة معايير وسنكتفي في دراستنا بالاعتماد على ثلاثة معايير (Schwarz) (Log likelihood) (Akaike)

وبعد القيام بعدة محاولات في برنامج (eviews9) توصلنا للنتائج التالية:

جدول رقم (1) : تحديد درجة تأخير المسار (VAR)

	درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log likelihood
وجود ثابت	VAR(1)	4.155	4.498	-28.319
	VAR(2)	4.150	4.77	-20.20
عدم وجود ثابت	VAR(1)	4.113	4.407	-28.96
	VAR(2)	4.025	4.60	206 ،-20

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

نظرا لقلة المشاهدات فإننا سنتوقف عند درجة التأخير الثانية P=2 في دراستنا هذه ، ومن خلال القيم المجودة في الجدول أعلاه فإننا نأخذ درجة التأخير الأولى P=1 لأنها توافق أصغر قيمة للمعيارين Aik و SCh و أكبر قيمة للمعيار **Log likelihood**

- **دراسة استقرارية المسار VAR**

شكل رقم (01): استقرارية المسار (VAR)

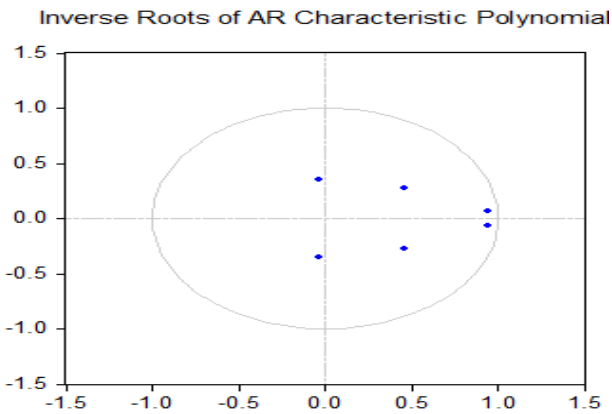

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن المسار (**VAR**) مستقر لأن كل جذور محدد كثير حدود المعلمات داخل الدائرة الأحادية

- **تقدير النموذج VAR**

جدول رقم (02): تقدير نموذج (VAR)

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/12/19 Time: 09:21
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	TAU_INF	M2	G	X_M	T_CHOMAGE	TCER
TAU_INF(-1)	-0.444363	-0.001397	-0.010240	1.449067	-0.260132	-1.236465
	(0.28814)	(0.00422)	(0.00630)	(1.48702)	(0.26822)	(0.86106)
	[-1.54219]	[-0.33128]	[-1.62431]	[0.97447]	[-0.96983]	[-1.43598]
M2(-1)	-24.72352	0.776258	0.507818	-73.01291	-8.409950	-0.010733
	(18.2771)	(0.26751)	(0.39990)	(94.3250)	(17.0140)	(54.6190)
	[-1.35270]	[2.90177]	[1.26985]	[-0.77406]	[-0.49430]	[-0.00020]
G(-1)	31.53892	0.058311	0.418428	-35.37231	11.18563	36.32514
	(15.8425)	(0.23188)	(0.34663)	(81.7604)	(14.7477)	(47.3435)
	[1.99078]	[0.25147]	[1.20712]	[-0.43263]	[0.75847]	[0.76727]
X_M(-1)	0.078382	3.03E-06	0.002158	0.344709	0.003200	-0.161217
	(0.06875)	(0.00101)	(0.00150)	(0.35480)	(0.06400)	(0.20545)
	[1.14013]	[0.00301]	[1.43460]	[0.97157]	[0.05001]	[-0.78472]
T_CHOMAGE(-1)	0.078522	-0.004549	-0.004373	-3.367894	0.905754	0.798032
	(0.19907)	(0.00291)	(0.00436)	(1.02738)	(0.18532)	(0.59491)
	[0.39444]	[-1.56118]	[-1.00388]	[-3.27814]	[4.88764]	[1.34144]
TCER(-1)	0.123187	0.000719	0.002355	0.124350	0.032166	0.711448
	(0.09907)	(0.00145)	(0.00217)	(0.51128)	(0.09222)	(0.29606)
	[1.24343]	[0.49605]	[1.08643]	[0.24321]	[0.34879]	[2.40307]
C	-22.80275	0.712027	0.085722	440.3038	-8.673740	-109.1147
	(25.7379)	(0.37671)	(0.56315)	(132.829)	(23.9591)	(76.9145)
	[-0.88596]	[1.89011]	[0.15222]	[3.31483]	[-0.36202]	[-1.41865]
R-squared	0.590187	0.994575	0.988912	0.857735	0.955881	0.924170
Adj. R-squared	0.344300	0.991320	0.982259	0.772376	0.929410	0.878671
Sum sq. resids	27.85471	0.005967	0.013335	741.8843	24.13770	248.7541
S.E. equation	1.668973	0.024428	0.036517	8.613271	1.553631	4.987525
F-statistic	2.400234	305.5475	148.6439	10.04855	36.11007	20.31221
Log likelihood	-28.31916	43.49294	36.65793	-56.21778	-27.10173	-46.92959
Akaike AIC	4.155195	-4.293287	-3.489168	7.437386	4.011968	6.344658
Schwarz SC	4.498283	-3.950199	-3.146080	7.780474	4.355056	6.687746
Mean dependent	4.444118	3.843896	3.582038	5.769647	14.12118	80.60131
S.D. dependent	2.061089	0.262193	0.274162	18.05339	5.847574	14.31870

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.06E-05
Determinant resid covariance	1.68E-06
Log likelihood	-31.72845
Akaike information criterion	8.673935
Schwarz criterion	10.72246

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

تحليل نتائج تقدير المسار (VAR)

إذا تفحصنا النموذج من الناحية الاقتصادية نلاحظ أن متغيرة التضخم (tau-inf) جاءت مفسرة بواسطة نفسها لفترة سابقة بعلاقة عكسية ، وكذلك علاقتها مع حجم الكتلة النقدية M2 هي علاقة عكسية وهذا يخالف فكرة النظرية النقدية ، أما علاقتها مع الإنفاق الحكومي G هي علاقة طردية وهذا يوافق النظرية الكينزية التي ترجع التضخم إلى ارتفاع التكاليف ، أما فيما يخص تفسير العلاقة الطردية كذلك لسعر الصرف

فهو يوافق النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع سعر الصرف معناه انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية .
أما بالنسبة لعلاقة التضخم برصيد ميزان المدفوعات فهي علاقة طردية
كذالك علاقة التضخم بمعدل البطالة علاقة طردية وهي تخاف فكرة منحنى فيليبس التي تقول أن علاقة البطالة بالتضخم هي علاقة عكسية
وإذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ أن قيمة t ستودنت المحسوبة الخاصة بمعلمة المتغيرة Gاكبر من 1.96 مما يدل أن متغيرة الإنفاق الحكومي تساهم في تفسير ظاهرة التضخم أما باقي قيم t ستودنت المحسوبة فكانت أقل من 1.96 فهي غير معنوية .
أما بالنسبة لإحصائية فيشر فإننا نلاحظ أن القيمة المحسوبة كانت أكبر من القيم المجدولة ماعدا قيمة واحدة وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع بالنسبة لمعادلات النموذج
وإذا ما نظرنا إلى قيمة معامل التحديد نجدها قوية وما يهمنا هومعامل التحديد الخاص بمتغيرة التضخم (R^2=0.59) أي المتغيرات المفسرة تشرح وتفسر المتغير التابع بنسبة 59%
وفي الأخير يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

- ✓ **ديناميكية نموذج VAR**

تسمح نماذج VAR بتحليل الآثار الناجمة عن سياسة ما وهذا عن طريق المحاكاة لصدمة عشوائية وكذلك بتحليل تباين الأخطاء، فتحليل دوال الاستجابة تسمح لنا بتحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة وذلك من خلال إحداث صدمة على إحدى المتغيرات ثم دراسة أثر هذه الصدمة على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي ، ثم يتم الانتقال إلى تحليل التباين الذي يبين مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الأخطاء.

- **تحليل الصدمات ودوال الاستجابة :**

تسمح لنا تحليل الصدمات ودوال الاستجابة بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات الأخرى.

شكل رقم (02) :تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

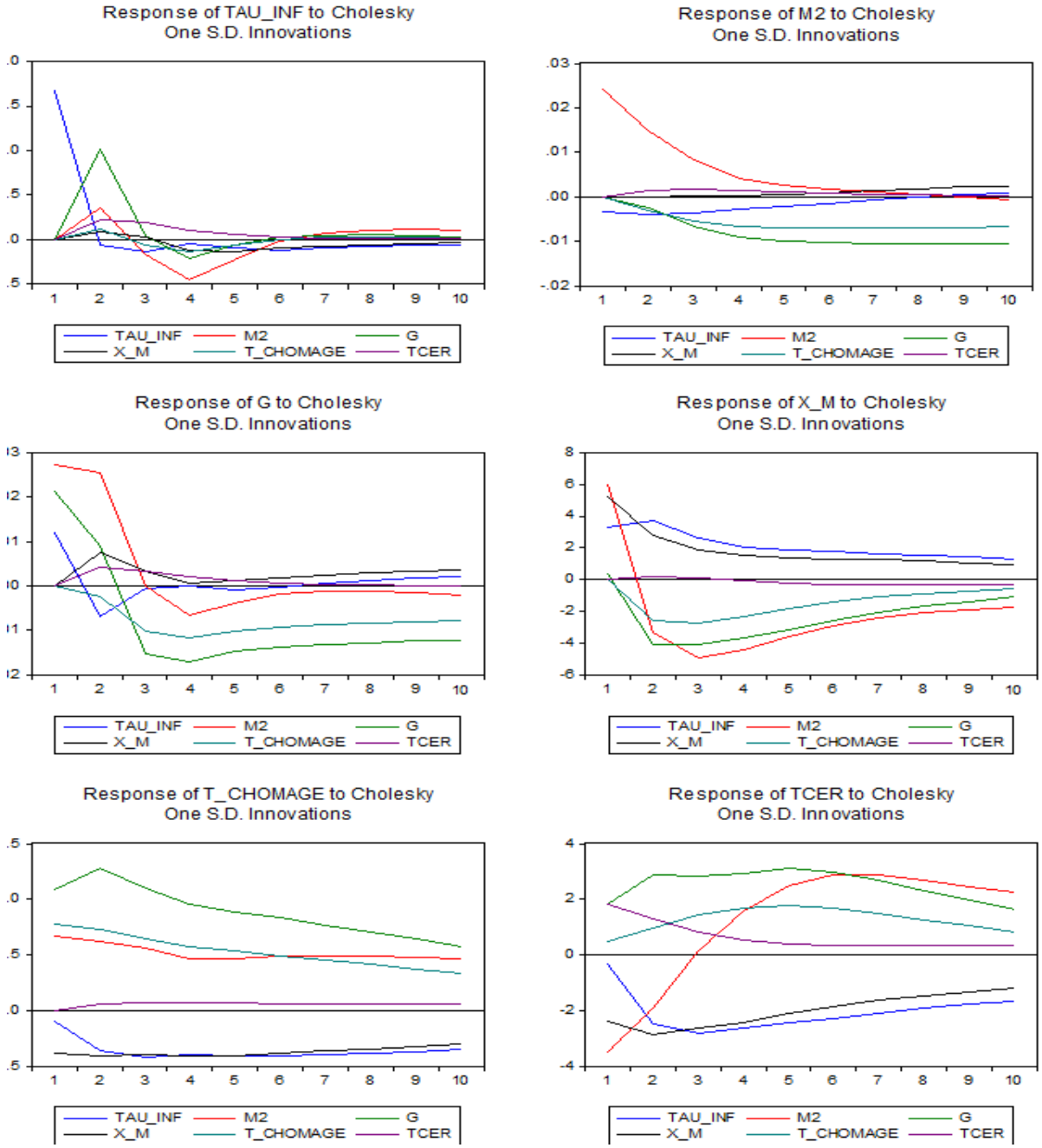

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الأشكال البيانية للصدمات العشوائية ، يتضح لنا وبصفة عامة أن الصدمات مؤقتة وانتقالية وأنها ستعود إلى نقطة الصفر وتأخذ طريقها نحو التوازن على المدى الطويل (على أكثر تقدير بعد 8 سنوات) وهذا ما يثبت استقرارية نموذج VAR.

وبتحليل الصدمات على باقي المتغيرات من بينها الانفاق الحكومي ، حيث نلاحظ أنه عند إحداث صدمة على متغيرة الانفاق الحكومي خلال الفترة (t=1) أن مقدار هذه الصدمة أدى إلى استجابة فورية بالنسبة لباقي المتغيرات

إلا أن التأثير كان ضعيف بالنسبة لكل متغيرات الدراسة على ظاهرة التضخم بإستثناء متغيرة الانفاق الحكومي وهذا ما يبينه الجدول رقم(03) الخاص بالصدمات العشوائية [أنظر الملحق].

- **تحليل التباين**

من خلال تحليل التباين يمكننا إكمال الدراسة المتعلقة بدوال الاستجابة حيث يكون الهدف هو حساب مساهمة كل متغيرة في تباين الخطأ

فمن خلال تحليل النتائج الخاصة بجدول تحليل التباين رقم(04) [أنظر الملحق] أن تباين كل متغيرة بالنسبة لتباين المتغيرة نفسها يختلف من متغيرة لأخرى حيث أن هذه النسبة تبدأ في التناقص مع مرور الزمن .

فمثلا لو نأخذ متغيرة التضخم فإننا نلاحظ أن تباين الخطأ لها يتكون من 100 من تحديداته الخاصة خلال الفترة الأولى ثم يبدأ في التناقص في الفترة الثانية حيث يتكون من 69 من تحديداته الخاصة و1.25 من PCER و25.33 من G و0.18 من (X-M) و0.36 من T-CHOMAGE

والشيء الذي يلفت الانتباه في تحليل جدول التباين هو أنه عند إحداث صدمة على الانفاق الحكومي أنه يتكون من نسبة لا بأس بها خلال العشر فترات من تباين الخطأ للمتغيرة G وهذا ما يثبت التأثير لتغير الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر .

- **اختبار السببية**

إن فهم علاقات السببية بين المتغيرات تسمح بوضع سياسات اقتصادية مثلى يراعى فيها اتجاهات السببية بين هذه المتغيرات محل الدراسة

وسنهتم باختبار السببية من خلال اختبار سببية قرانجر Granger وذلك من خلال برنامج (Eviews.9) ويتم على كل الثنائيات الممكنة بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن ن نلخص نوعية السببية بين المتغيرات في الجدول الموجود بالملحق ، حيث نلاحظ أنه عند مستوى معنوية 5٪ توجد متغيرة الانفاق الحكومي التي تتسبب في متغيرة التضخم لأن احتمالها 0.04 أقل من 0.05 أما باقي المتغيرات ولا واحدة تسبب في الاخرى

النتائج والتوصيات

✓ النتائج

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو ابراز التأثير الموجود بين مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 بالاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية

لغرانجر ، ولقد دلت نتائج التقدير واختبار السببية لغرا نجر على وجود علاقة بين التضخم والانفاق الحكومي احدى مكونات الطلب الكلي وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى ، كما أثبتت نتائج التقدير أيضا وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الكتلة النقدية من جهة ومن جهة أخرى أكد اختبار السببية لغرانجر عدم وجود سببية بين حجم الكتلة النقدية والتضخم وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية

✓ **التوصيات**

- ضرورة الاقتصاد في النفقات العمومية غلا في حدود ما تسمح به الحاجة إلى ذلك
- إعطاء إحصائيات ومعلومات ذات مصداقية وشفافية وذلك من اجل تشخيص حقيقي وفعال يساعد في وضع حلول ناجعة عند حدوث الأزمات.
- ضرورة الاهتمام بتفعيل السياسة المالية والنقدية من خلال وضع استراتجيات وحلول تسمح باحتواء الأزمات الاقتصادية وقت حدوثها.

الاحالات والمراجع:

1- فؤاد مرسي ، النقود والبنوك ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1958 ، ص400

2- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص107

3- قدي عبد الحميد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003،الجزائر ص50

4- مروان عطون ، مقاييس اقتصادية النظرية النقدية ، دار البحث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1989 ، ص182

5- تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي ، دار أسامة ، الجزائر ، 2013 ، ص ص373 - 374

6- السيد محمد احمد السريتي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 62

7- احمد رمضان نعمة الله واخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص318

8- فليج حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص 87

9- سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2005-2006 ، ص34

-Banque Alger les Rapport Annuel ،2004 – 2017.